تقييم مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة "في ليبيا خلال الفترة 2000 -2023

د. عثمان سالم عبد المجيد

أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

د. جمعة مفتاح الكاسح

أستاذ مشارك كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بني وليد

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تقييم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتحليل دور هذه القطاعات في دعم أبعاد التنمية المستدامة، مع اقتراح توصيات لتعزيز مساهمة القطاعات ذات الأثر الأكبر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإطار النظري، بالإضافة إلى المنهج الكمي من خلال تحليل البيانات الاقتصادية، لتحليل مساهمة كل قطاع، وتوصلت الدراسة إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي حيث يهيمن قطاع النفط والغاز على مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز 55% في أغلب السنوات، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر دخل ريعي واحد، ويجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية، حيث أظهرت البيانات ضعف مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز مساهمة الصناعة غير النفطية 5.5%، ومساهمة الزراعة بقيت بين 1.5% و3%، وكان مؤشر HHIيعكس أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023 كان في أغلب الوقت معتمدًا بشكل مفرط على قطاع النفط، مع فترات قصيرة نسبياً شهدت تراجعاً في هيمنة النفط بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية مثل الأزمات والاضطرابات، وهذا يعني أن التنويع الاقتصادي ظل ضعيفًا ولم يحقق نتائج مؤثرة إلا في سنة 2020 بفعل انهيار غير متوقع في قطاع النفط، لكنه سرعان ما عاد للهيمنة في السنوات اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي – التنمية المستدامة – الناتج المحلي الإجمالي – **مؤشر هيرفيندال – هيرشمان:(HHI)**

Abstract

This study seeks to evaluate the contributions of various economic sectors—namely agriculture, industry, and services—to the pursuit of economic diversification, while also examining their role in advancing the dimensions of sustainable development. In addition, the study proposes a set of policy recommendations aimed at strengthening the contribution of the sectors with the greatest potential impact. Methodologically, a descriptive-analytical approach was employed to address the theoretical framework, complemented by a quantitative analysis of economic data to assess the relative contributions of each sector.

The empirical findings highlight the persistent dominance of the oil sector, with oil and gas consistently accounting for more than 55% of gross domestic product (GDP) throughout most of the study period. This underscores Libya's reliance on a single rent-based source of income, rendering the economy highly vulnerable to fluctuations in global energy prices. By contrast, the contributions of non-oil sectors remained notably weak: the non-oil industrial sector's share of GDP did not exceed 5.5%, while agriculture's contribution fluctuated between only 1.5% and 3%. The Herfindahl–Hirschman Index (HHI) further confirmed that, during the period 2000–2023, the Libyan economy was overwhelmingly dependent on oil, with only brief intervals of reduced dominance—primarily driven by political or economic disruptions such as crises and conflicts. Overall, the findings suggest that meaningful economic diversification has not been achieved; rather, diversification appeared only temporarily in 2020 as a result of an unexpected collapse in oil output, after which the sector swiftly regained its dominance.

مقدمة:

تعتمد البلدان الريعية في اقتصاداتها على صادراتها من مورد واحد، حيث يساهم هذا المورد مساهمة فعالة في الناتج المحلي الإجمالي، كما تعتمد النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري على تمويلها من هذا المورد، فالدول المعتمدة على النفط يتحدد استقرارها المالي (توازن الموازنة العامة) على أسعار النفط وهذا بدوره يجعل هذه الموازنة حساسة للتقلبات الخارجية وعلى هذا الأساس فينبغي لهذه الدول أن تتحول إلى التنويع الاقتصادي، وهو عملية تحويل الاقتصاد من مصدر دخل واحد إلى مصادر دخل متعددة من مجموعة متنامية من القطاعات والأسواق إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، وقادرة على توفير فرص

عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

وتعتبر ليبيا من الدول التي تعتمد على مورد واحد، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط، ولذلك ينبغي على الدولة الليبية ان تسلُك طريق التنويع الاقتصادي، من اجل الوصول الى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات ، وذلك من خلال الاستفادة من القطاع العام و القطاع الخاص مع دراسة تجارب الدول في ذلك المجال سواء الناجحة ام الفاشلة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي – التنمية المستدامة – الإيرادات النفطية

مشكلة البحث

أن الاعتماد المفرط على قطاع واحد وهو النفط يتأثر، بتذبذب الأسعار أو انخفاض الإنتاج، له أثر كبير على النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي، ومن هنا تكمن الإشكالية في قدرة البلاد على إحلال بدائل لهذا المورد وبذلك يستوجب الحاجة إلى فهم كيفية مساهمة القطاعات المختلفة في التنويع والتنمية المستدامة لتوجيه السياسات، ويتطلب ذلك الإجابة عن التساؤل التالي وهو **(هل يمكن للقطاعات الاقتصادية غير النفطية أن تساهم في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا)**

أهمية البحث

يعتبر موضوع مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنوع الاقتصادي في ليبيا موضوعا حيويا يضمن دفع عجلة التنمية المستدامة، ويسلط البحث الضوء على واقع اعتماد الاقتصاد الليبي على قطاع النفط، وما يمثله ذلك من مخاطر اقتصادية في ظل تقلبات الأسعار العالمية وعدم استقرار الأسواق.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتحليل دور هذه القطاعات في دعم أبعاد التنمية المستدامة، مع اقتراح توصيات لتعزيز مساهمة القطاعات ذات الأثر الأكبر.

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة في:

1 – القطاعات غير النفطية تسهم بشكل محدود في أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة الدراسة، بالمقارنة مع الاعتماد على النفط .

2 – مؤشر هيرفيندال – هيرشمان (HHI) يشير إلى تركيز اقتصادي مرتفع لطول الفترة مع انخفاض مؤقت في التنويع فقط في فترات الازمات (مثل 2020) مما يقلل من استدامة أي جهود تنويع

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الاقتصادية للقطاعات (النفط، الصناعة، الزراعة، الخدمات) واستخدام المؤشرات الكمية لتحديد مستوى التنويع الاقتصادي، وخاصة مؤشر هيرفيندال–هيرشمان (HHI) لقياس درجة التركّز القطاعي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولي: بالقاسم يوسف بازينة، سيرينا غسان حتوق(2021): التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1962 – 2014، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التنويع الاقتصادي واهميته وطرق قياسه ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962– 2014 واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التنويع وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معامل هيرشمان في الصادرات والايرادات فقد بلغ (0.6) ,(0.8) على التوالي مما يوضح انخفاض التنويع فيهما، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر هيرشمان والنمو، مما يوضح العلاقة الطردية

بين التنويع والنمو الاقتصادي فقد بلغت مرونة الناتج للتنويع (0.48-)، وكان النموذج معنوي عند مستوي 5%

الدراسة الثانية: صفيح صادق، عامر أسية (2025): مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990 – 2023، هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس تأثير مستوى التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990-2023)، واستخدمت المنهج الكمي، وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في فترة الدراسة، هذا ما يؤكد ضعف مستوى التنويع الاقتصادي بالجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسة الثالثة: خالد هاشم عبدالحميد: التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، هدفت إلى دراسة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودوره في تحقيق التنمية المتوازنة، وذلك من خلال تناول تحليل الواقع الاقتصادي للاقتصاد السعودي، واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أنه يتطلب التنويع الاقتصادي التحول من نموذج النمو الحالي بالمملكة القائم علي النفط كمصدر رئيسي للتصدير والدخل الى نموذج النمو القائم على التنمية المتوازنة، بالإضافة الي أن هناك جهود مبذولة من المملكة في عملية التنويع الاقتصادي منذ بداية السبعينات حتى وقتنا الحالي الا أن النتائج المحققة في مجال التنويع لا تزال محدودة.

الدراسة الرابعة: بلقاسم يوسف بازينة وسيرينا غسان حتوق (2021) لتنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1962 – 2014 هدفت الدراسة إلى تحليل مدي نجاح ليبيا في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة 1962 -2014 وقياس أثر هذا التنويع أن وجد على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور القطاعات الاقتصادية (النفط، الصناعة، الزراعة، الخدمات) المؤشرات الكمية للتنويع مثل: مؤشر هيرفندال–هيرشمان (HHI) ومؤشر شانون للتنوع بالإضافة إلى المنهج القياسي لقياس أثر التنويع على النمو الاقتصادي عبر نماذج الانحدار الزمني للفترة 1962–2014. وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي ظل المهيمن الأكبر على الاقتصاد الليبي طوال الفترة المدروسة، كما أظهرت مؤشرات HHIوشانون أن درجة التنويع ضعيفة جدًا وأن الاقتصاد الليبي أقرب إلى الاقتصاد أحادي المورد،

وأثبتت النتائج وجود علاقة ضعيفة وغير معنوية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

الدراسة الخامسة: صفيح صادق وعامر اسية (2025) مساهمة التنويع في النمو الاقتصادي باستخدام نموذج قياسي (1990 – 2023) هدفت هذه الدراسة إلى **مساهمة التنويع الاقتصادي** في دعم النمو الاقتصادي، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الإقليمية وتراجع أسعار النفط عالميًا. واستخدم الباحثان منهجين رئيسيين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تطور القطاعات الاقتصادية الرئيسة (النفطي، الصناعي، الزراعي، الخدمي)، واستخدمت الدراسة المنهج القياسي حيت اعتمد نموذج الانحدار الذي يربط بين: معدل النمو الاقتصادي(GDP Growth) ومؤشرات التنويع الاقتصادي) مثل مؤشر هيرفندال–هيرشمان(HHI ومساهمة القطاعات غير النفطية ومتغيرات مساندة مثل الاستثمار والإنفاق الحكومي، مع تحليل بيانات سلسلة زمنية تمتد لعدة سنوات (وفق فترة الدراسة المتاحة). وتوصلت الدراسة إلى استمرار اعتماد الاقتصاد على مورد رئيس، وهيمنة قطاع واحد على بنية الناتج المحلي، ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، خدمات ذات قيمة مضافة)، بالإضافة إلى محدودية التحول الهيكلي في الاقتصاد، كما أن مؤشر HHI يشير إلى تركيز اقتصادي مرتفع، ما يعني تنويعًا محدودًا، وغياب تأثير حقيقي للقطاعات غير النفطية بسبب ضعف الاستثمار وتدني الإنتاجية.

ما يميز هده الدراسة أن الفترة الزمنية والبيئية طويلة تغطي من عام 2000 – 2023 وهو امتداد أحداث مقارنة ببعض الدراسات السابقة، بالإضافة إلى استخدام مؤشر HHI لقياس التركيز على مدي زمني ليس فقط تقييم مساهمة القطاعات بل تحليل تركيز اقتصادي مما يعطي بعداً جديداً، ليس كل الدراسات تناولت مركزية القطاع النفطي بهذه الطريقة

محاور الدراسة:

المحور الأول: تعريف التنمية المستدامة وابعادها

المحور الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا

اولاً: تعريف التنمية المستدامة وأبعادها (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

- **تعريف التنمية المستدامة:** يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها كل ما يفي بمتطلبات الحاضر بدون المساس بحق الأجيال القادمة على الوفاء بما يحتاجونه. (ابوجودة، 2011، ص33)

ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية أنها العملية التي تؤدي إلى احداث تغير شامل ومستمر يصحبه زيادة في متوسط الدخل الحقيقي، كما أنه يحدث تحسن في توزيع الدخل بالنسبة للطبقة الفقيرة، كما يؤدي إلى تحسن في نوعية الحياة وتغيرات كبيرة في هيكل الانتاج. (Economie.2004, p72-82)

- **ابعاد التنمية:** تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الكفاءة الاقتصادية على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات هي: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. أما الأداء الثالثة فهي الأداء الاجتماعية فهي تقوم على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. ويعد العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض عدم المساواة بين الفقراء والاغنياء. أما المفهوم الثاني للعدالة الاجتماعية فهو أن العدل بين الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة، (ابوجودة،2011، ص45) وسيتطرق البحث لكل من هذه الابعاد بشيء من التفصيل.

1 - البعد الاجتماعية: إن الافراد في جميع الدول يحتاجون إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل والماء، كما أنهم بحاجة لأن يعمل المجتمع الدولي على احترام النسيج الاجتماعي والتوع الثقافي واحترام حقوق العمال وعدم فرض أي قيود عليهم في اختيار مصيرهم وتقرير مستقبلهم (تقرير الأمم المتحدة،1987). ومع استمرار قوى العولمة الفائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يومًا بعد يوم، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم. والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، وهناك مجتمعات ترزخ تحت ضغوط العنصرية أو العرقية (Qu'est-ce,2002,p54-58).

ويمكن تحديد التزامات التنمية الاجتماعي في مجموعة من النقاط أهمها:-

أ- التخلص من الفقر المقنع، على أن تحدد كل دولة موعدا لهذا.

ب- تعتبر أهم أهداف السياسة العامة تقديم دعم للعمالة.

ت-الاهتمام بالتكامل الاجتماعي.

ث-تحقيق التنمية في البلدان الأقل نموا.

ج-ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على تعليم ورعاية صحية جيدة (مؤتمر القمة العالمي،2002، ص10 - 15)

2 - البعد الاقتصادية: تتضمن التنمية متلها مثل النمو الاقتصادي زيادة في الناتج القومي وفي حجم عناصر الإنتاج، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، إلا أن التنمية الاقتصادية تتطلب تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج وفنونه، وفي هيكل الإنتاج وتوزيع عناصره بين الاقطاعات الإنتاجية المختلفة، بالتالي تكون الدول المتخلفة بحاجة إلى تنمية وليس إلى مجرد نمو في الإنتاج المحلي، لأنها لا تحتاج فقط إلى زيادة حجم انتاجها، وإنما أيضا إلى تغييرات ملموسة في بيئة الإنتاج والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية السائدة. (عبدالقادر محمد، 1999، ص26).

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة. إن هذه الأهداف تعتبر نموذجا مثالي لعلاج المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات الدول الفقيرة، التي تتميز بإنتاج الموارد الأولية القابلة للنفاد، بالإضافة إلى ذلك تسبب ارتفاع معدل المواليد في الزيادة السكانية، فهذه البلدان تعاني من عدم قدرتها على استغلال مواردها الطبيعية، والسبب في ذلك يعود إلى ضعف الاستثمار وتخلف البنية التحتية.

يعتبر بعض الاقتصاديون أن هناك مجموعة من السياسات يجب توفرها لأي نشاط اقتصادي يمكن تلخيصها في توجيه السياستين المالية والنقدية، بالإضافة إلى الإدارة الرشيدة للدين العام وخدماته، حيث تعتبر من العناصر الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، وتجنيب الاقتصاد للدورات والصدمات الاقتصادية، حيث تسعى هذه السياسات إلى الرفع من المدخرات بحيث يتم توجيهها إلى الاستثمار في المشاريع التي تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يجب أن تتوفر البنية التحتية من الاتصالات والطرق وتوفير التشريعات القانونية التي تضمن

تشجيع الاستثمار والتنوع الاقتصادي بحيث تعمل على حماية الصناعات المحلية، (Anne Osborn. Krueger,1997 p,14-18)

يعتبر تمويل التنمية من القضايا المهمة مجتمعيا، فالدول تتحمل النصيب الأكبر في هذا حيث يعتبر دور تتحمل الدولة المسؤولية الكاملة عن جميع أفراد المجتمع، فهي التي تقوم بوضع التشريعات والقوانين التي تضمن سلامة التطبيق، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وهذا يجعل عليها الثقل الأكبر في تمويل التنمية (Ronald I. McKinnon,p44-52)

ولا تعتبر الدولة هي الوحيدة المناط بها في عملية التنمية، فهناك منظمات مهتمة بهذا الجانب، ولديها الاختصاص مثل برنامج الأمم المتحدة للتغذية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والأنروا، وغيرها من المنظمات الدولية. (شمس الدين شرف، 2005، ص22)

3 - البعد البيئي: حضى موضوع التنمية باهتمام كبير على المستوي الدولي، وخاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة أن العالم كان متجه إلى كوارث بيئية محتملة، فكل ما زاد الانسان من رفاهيته أدى ذلك إلى زيادة التلوث البيئي، كما أن زيادة عدد السكان أثر بشكل ملحوظ على الاحتباس الحراري وفقد بدلك التنوع البايولوجي، كما أن زحف الأراضي الصحراوية كان له تأثير سلبي على المناخ السائد في هذه المناطق، فالمشكلة الأساسية التي يواجها العالم أن عملية التنمية تعتمد بشكل كبير على الموارد البيئية. (دوجلاس موسشيت، 2000، ص17)

المحور الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا

يمكن القول أن الدولة الليبية قامت بعدة محاولات في سبيل بدل الجهود لتحقيق التنويع الاقتصادي، ولمعرفة هذه الجهود يتطلب تناول مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنويع الاقتصادي وذلك كما يلي:

1 - مؤشر المساهمة النسبية للقطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي

أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشراً مهماً لفهم هيكل الاقتصاد الليبي ودرجة اعتماده على قطاعات بعينها، وهذا الجدول يوضح مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (1) يوضح مساهمة الانشاءات والزراعة والصناعة الغير نفطية والخدمات والنفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي (2000– 2023)

السنة	الخدمات	الزراعة	الصناعة غير النفطية	النفط والغاز
2000	%24	%2	%4	%65
2010	%22	%1.5	%3	%70
2015	%30	%2	%4.5	%55
2020	%27	%2.5	%5	%60
2023	%28	%3	%5.5	%58

من اعداد الباحث: (تقارير مصرف ليبيا المركزي ، وزارة التخطيط)

الشكل (1)مساهمة الانشاءات والزراعة والصناعة الغير نفطية والخدمات والنفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي (2000- 2023)

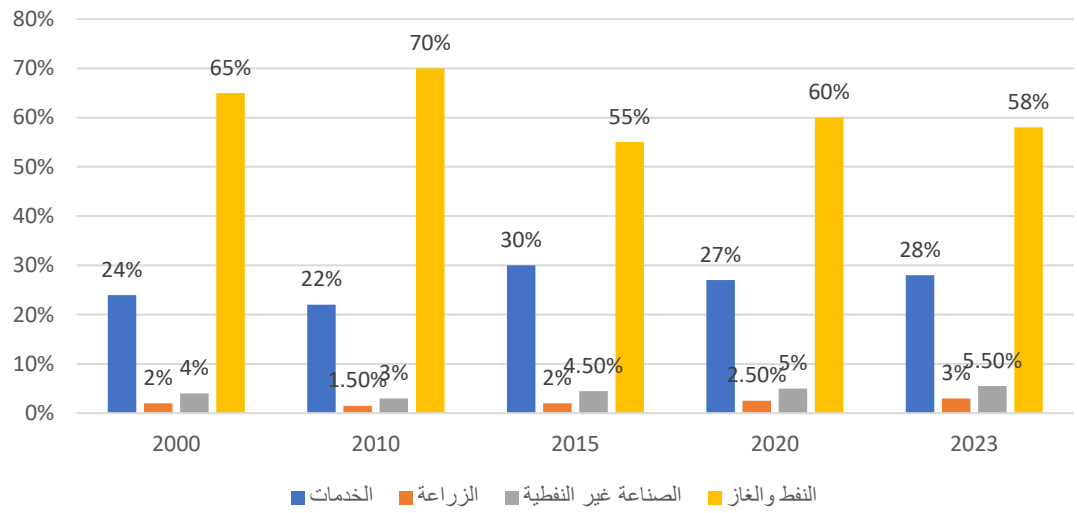

من خلال الجدول رقم (1) والشكل اعلاه يتبين أن قطاع النفط والغاز يهيمن على أكبر حصة في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي في اقتصاد الدولة الليبية، كما يلاحظ أن للقطاعات الإنتاجية مساهم ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا السبب الذي يدعوا السلطات الليبية إلى التوجه نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات.

فلكي ننجح في خطط التنويع الاقتصادي علينا أن نزيد الاهتمام بالقطاعات غير النفطية، باعتبارها المحور الأساسي في خطط التنويع الاقتصادي، وسيقوم الباحث بتحليل هذه القطاعات كلاً على حدى كما يلي:

أ – القطاع النفطي:

يعتبر القطاع النفطي من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، نتيجة لضخامة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتمد عليه اعتماد كبير كمورد اساسي للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، رغم تعرضه لهزات عنيفة مثل اقفال بعض الحقول، وتذبذب أسعار النفط العالمية.

ب – قطاع الزراعة:

يواجه قطاع الزراعة تحديات كبيرة نتيجة ندرة الموارد المائية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية، وقلة استخدام التقنية المتطورة،(بن ناصر وآخرون،2023، ص45–67)، ومن خلال الجدول السابق تبين أن مساهمة قطاع الزراعة كانت صغيرة جداً، حيث تراوحت بين 1.5 ، 3% وهي نسبة ضعيفة رغم توفر الاراضي القابلة للزراعة ، (المرغني، 2021، ص38)

ج – القطاع الصناعي (غير النفطي)

يمثل قطاع الصناعة غير النفطية (الصناعات التحويلية)، جزء لا يتجزأ من الناتج المحلي الإجمالي لا اي اقتصاد، ولكن في الدولة الليبية نري أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً، فمن خلال البيانات الموجود في الجدول السابق يلاحظ أن نسبته لم تتجاوز 5.5% (World Bank, 2023) من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضعيفة، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى ضعف الاستثمارات في هذا القطاع نتيجة عدم الاستقرار السياسي. (وزارة التخطيط، 2022)

د – قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات الأفضل نمواً بين القطاعات غير النفطية حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 30%، (World Bank, 2023) ورغم أن هذه النسبة تعتبر الأكبر في القطاعات الغير النفطية إلا أن هذا القطاع يحتاج إلى المزيد من الاهتمام من قبل السلطات الليبية، حيث يرتبط هذه القطاع ارتباطاً وتيقاً بالاستقرار السياسي للبلاد، وتحسين البنية الاستثمارية. (الكيلاني، عبدالسلام، 2022، ص112 – 135)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن استمرار ضعف القطاعين الزراعي والصناعي، وهو ما يعكس هشاشة القاعدة الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الليبي،(المرغني، مرجع سبق ذكره، ص45) بالمقابل قطاع الخدمات يشكل نافذة محتملة لتحسين مساهمة القطاعات غير النفطية إذا تم تطوير بنيته

التحتية والخدمية، وتظهر الحاجة الماسة لتفعيل الاستثمارات في الزراعة والصناعة لتحريك عجلة التنويع الاقتصادي. (World Bank, 2023).

2 – **مؤشر التركيز للتنويع الاقتصادي** (Economic Diversification Concentration Index)

هو مقياس يُستخدم لقياس مدى اعتماد الاقتصاد على عدد محدود من القطاعات أو المنتجات، أو العكس، مدى تنوعه بين عدة مصادر للإنتاج والدخل.

إذا كان الاقتصاد يعتمد على قطاع أو منتج واحد (مثل النفط في حالة ليبيا)، فإن المؤشر يكون مرتفعًا، أي أن هناك تركيز اقتصادي وضعف في التنويع، أما إذا كان الاقتصاد يعتمد على عدة قطاعات ومنتجات (زراعة، صناعة، خدمات، تجارة... إلخ) فإن المؤشر يكون منخفضًا، أي أن هناك تنويعًا اقتصاديًا أفضل.

أهم المقاييس المستخدمة:

يعتبر مؤشر هيرفيندال – هيرشمان:(HHI) هو أهم مقياس مستخدم، حيت يحسب بجمع مربعات الحصص النسبية لكل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي أو من الصادرات.

$$HHI=\sum(si2)HHI = \sum (s_i^2)HHI=\sum(si2)$$

حيث sis_isi هي النسبة المئوية لكل قطاع.

ملاحظة: القيم المرتفعة تعني تركيزًا أعلى (ضعف التنويع).

وتم حساب مقياس (HHI) لليبيا خلال الفترة من 2000 – 2023 كما هو موضح غي الجدول التالي:

جدول (2) يوضح مؤشر هيرفيندال – هيرشمان (HHI) لتركيز الناتج المحلي الليبي(2000 – 2023)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
HHI	1030	1006	994.46	4728	4128	3908	3632	3263	3186	2478	2428	1486
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
HHI	6126	4120	2333	2427	2124	3756	4556	4567	102	3853	4134	4622

قام البحث بحساب هذا المقياس بناء على جمع مربعات الحصص النسبية لكل قطاع من الناتج المحلي الاجمال

يتضح من الجدول رقم (2) أنه على الرغم من الجهود التي بذلت في مجال التنويع فلا تزال الصادرات النفطية تستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات ففي الفترة 2000 – 2002 كان هناك تركيز مرتفع يدل على هيمنة النفط لكن مع وجود بعض التنوع، أما في الفترة 2003 – 2010 تركيز شديد يعكس سيطرة مطلقة لقطاع النفط على الاقتصاد الليبي، مع تقلبات طفيفة تعكس احتمالية تغييرات طفيفة في القطاعات الأخرى أو عوامل خارجية مثل الأزمات العالمية، وفي عام 2011 انخفاض واضح في التركيز بسبب الاضطرابات السياسية التي أثرت على إنتاج النفط، مما أدى إلى تراجع هيمنته، وفي عام 2012 نلاحظ ارتفاع غير عادي في التركيز، ربما بسبب توقف القطاعات الأخرى أو زيادة هيمنة النفط في فترة قصيرة، أما بالنسبة للفترة من 2013 إلى 2019 فنلاحظ تركيز شديد مستمر، مع محاولات محدودة لتنويع الاقتصاد لم تؤدِ إلى تغييرات كبيرة، وفي عام 2020 حدث انهيار حاد في تركيز النفط وأعلى تنوع اقتصادي في فترة الدراسة، قد يعكس تأثير أزمات مثل جائحة كورونا وانخفاض حاد في الإنتاج النفطي، ثم كانت هناك عودة قوية لتركيز النفط بين عامي 2021 و 2023 مع ضعف واضح في التنويع الاقتصادي.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

النتائج:

من خلال تحليل البيانات وتقيم مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2023)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 – استمرار هيمنة القطاع النفطي: يهيمن قطاع النفط والغاز على مساهمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز 55% في أغلب السنوات، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على مصدر دخل ريعي واحد، ويجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

2 – ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية: أظهرت البيانات ضعف مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتجاوز مساهمة الصناعة غير النفطية 5.5%، ومساهمة الزراعة بقيت بين 1.5% و3.%

3 – مؤشر HHI يعكس أن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000–2023 كان في أغلب الوقت معتمدًا بشكل مفرط على قطاع النفط، مع فترات قصيرة نسبياً شهدت تراجعاً في هيمنة النفط بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية مثل الأزمات والاضطرابات، وهذا يعني أن التنويع الاقتصادي ظل ضعيفًا ولم يحقق نتائج مؤثرة إلا في سنة 2020 بفعل انهيار غير متوقع في قطاع النفط، لكنه سرعان ما عاد للهيمنة في السنوات اللاحقة.

التوصيات:

استنادًا إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

1 – تبني استراتيجية وطنية فعّالة للتنويع الاقتصادي.

2 – ضرورة وضع خطة استراتيجية شاملة تستهدف تقليل الاعتماد على النفط، من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، والخدمات الحديثة).

3 – تحفيز القطاع الصناعي: تطوير الصناعات التحويلية وربطها بالموارد المحلية، مع تقديم حوافز استثمارية وجمركية، وتوفير بنية تحتية ملائمة ومناخ استثماري مستقر.

4 – دعم قطاع الزراعة: تحسين استغلال الموارد المائية، وتطوير التقنيات الزراعية، وتوفير التمويل للمزارعين من أجل رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي.

5 – إعادة هيكلة قطاع الخدمات: توجيه الاستثمار في قطاع الخدمات نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية مثل: التعليم، الصحة، السياحة، والخدمات المالية، وتعزيز الإنتاجية بدلًا من التركيز على الأنشطة الاستهلاكية.

6 – تعزيز الاستقرار السياسي والمؤسسي: يعد الاستقرار السياسي والأمني شرطًا أساسيًا لأي عملية تنموية أو إصلاح اقتصادي، ويجب أن يكون ذلك أولوية وطنية.

7 – الاستفادة من التجارب الدولية: دراسة تجارب دول الخليج أو الدول النفطية الأخرى في تنويع مصادر الدخل، وتحليل سياساتهم الاقتصادية للاستفادة من النجاحات وتجنب تكرار الإخفاقات.

8 – تعزيز دور القطاع الخاص: تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسهيل إجراءات التراخيص والتسجيل وتحسين بيئة الأعمال، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

المراجع:

1 – ابوجودة: التنمية الاقتصادية: مفاهيم وقضايا (عمان: دار وائل للنشر، 2011).

2 – Burgnmeir Beat، "Economie du developpement durable«،
Bruxelles, Paris, Debock, 2004,

3 – **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):** تقدم تقارير عن تطور القطاع الصناعي في ليبيا، 1987)

4 – Charles Albert Michalet، "Qu'est-ce que la Mondialisation«، Edition
La Découverte, Paris, 2002,

5 – تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب . 4 أيلول 2002، نيويورك، 2002.

6 – محمد عبد القادر: "مفهوم التنمية الاقتصادية"، (القاهرة: الاهرام، 1999).

7 – Anne Osborn. Krueger، " Trade Policy and Economic Development:
American Economic Review, National Bureau of ،"How We Learn
Economic Research, Massachusetts, Vol 87, n°, March 1997

8 – Ronald I. McKinnon، " Money and Capital in Economic
The Brookings Institution, Washington, D.C, 2003, "Development

9 – شرف شمس الدين، "تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو" ،دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، حزيران 2005.

10 – ف.دوجلاس موسشيت، "مبادئ التنمية المستدامة"، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة،2000.

11– مصرف ليبيا المركزي .(2023) *.التقرير الاقتصادي السنوي 2023* .طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء/https://cbl.gov.ly .

12– وزارة التخطيط: التقرير الوطني للتنمية الاقتصادية 2022 .(طرابلس: وزارة التخطيط الليبية، 2022)

13 – بن ناصر، السايح، الدرسي: الاقتصاد الليبي بين النفط والتنمية المستدامة (مجلة الاقتصاد العربي، 2023)

14 – المرغني : تحليل أثر قطاع النفط على الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، (جامعة بنغازي: كلية الاقتصاد، 2021)

15 – World Bank. Libya Economic Monitor 2023. Washington, DC: World Bank. https://www.worldbank.org/

16 عبد السلام الكيلاني: اقتصاديات النفط *وتأثيرها على الهيكل الاقتصادي الليبي*، (مجلة أبحاث الاقتصاد، 2020).